العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة

د. محمد صفوت قابل

لا شك في ان العامل الاقتصادي من المحددات الاساسية التي تحكم حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ذلك لأن اية مواجهة في العصر الحديث لا تحسم في ميدان الحرب الاّ على أساس مدى قوة كل طرف اقتصادياً، ومدى تحمّل اقتصاده لاعباء الحرب العسكرية.

ولأن احتمال المواجهة العسكرية بين العرب واسرائيل يكاد يتلاشى في الاجلين، القصير والمتوسط، فانه يصبح من الضروري ـ وحتى يصبح هناك فعل ما عربي في مواجهة اسرائيل ـ ان تستمر المواجهة الاقتصادية، وذلك باستمرارية المقاطعة العربية لاسرائيل اقتصادياً، واحكام هذه المقاطعة.

ولكي يتأتى ذلك، لا بدّ من دراسة العلاقات الاقتصادية التي تربط اسرائيل بالدول المختلفة.

ويلاحظ ان الحجم الاكبر من تجارة اسرائيل الخارجية يتمّ مع السوق الاوروبية المشتركة[1]، والتي لها علاقاتها ومصالحها الكثيرة مع العالم العربي. لذلك، نسعى، في هذه الدراسة، الى تحديد أثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي في العلاقات التي تربط بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل، ومدى أهمية وتطور هذه العلاقات بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي؛ وذلك وفق التتابع التالي: المبحث الاول أهداف اسرائيل من علاقتها مع السوق الاوروبية المشتركة؛ المبحث الثاني خطوات ارتباط اسرائيل بالجماعة الاقتصادية الاوروبية؛ المبحث الثالث تطور العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والجماعة الاقتصادية الاوروبية؛ المبحث الرابع اتفاق التعاون الشامل بين اسرائيل والجماعة الاقتصادية الاوروبية (سنة ١٩٧٥): أولاً، مفاوضات التوصل الى الاتفاقية؛ ثانياً، مضمون اتفاقية التعاون الشامل؛ ثالثاً: التعاون المشترك.

أهداف اسرائيل من علاقتها مع السوق الاوروبية

تتحدّد أهداف اسرائيل من تعاملها مع السوق الاوروبية المشتركة في ضوء اعتبارين:

الأول: الاجراءات التي اتخذتها السوق الاوروبية في اقامة سياج جمركي حول دولها، واثر ذلك في المنتجات المستوردة من الدول الاخرى بما فيها اسرائيل.

الثاني: ان التجارة الخارجية تمثّل ركناً أساسياً في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي. ونظراً الى انعدام العلاقات مع المحيط العربي، يصبح المجال الحيوي لحركة التجارة الخارجية الاسرائيلية هو الأسواق الأوروبية، حيث هي اقرب الأسواق الى صادراتها، وخاصة صادراتها الزراعية.